التقديم والتأخير وأثره في الوزن الشعري (دراسة في شواهد شرح التسهيل لابن مالك)

عبدالله حسن أحمد الذنيبات *
abdullah.thonibat@wise.edu.jo
ساطع عبدالله محمد الذنيبات
s.thunebat@ju.edu.jo

تاريخ تقديم البحث: 2022/2/2 **تاريخ قبول البحث: 2022/9/29**

يعد التقديم والتأخير من بين الأساليب اللغويّة التي تحدّث عنها النحاة باعتبارات تركيبيّة بحتة، وتحدث عنها البلاغيون باعتباراتٍ بلاغيّة دلاليّة قادرةٍ على رصدِ جمالياتِ اللغةِ العربيّة، وهذه الاعتبارات التركيبية والدلالية هي الأساس الذي انطلق منه العلماء في نظرتهم للتقديم والتأخير. أما هذا البحث، فقد جاء للحديث عن التقديم والتأخير وبيان أثره في الوزن الشعريّ، وما يرتبط بالوزن الشعري من حديث عن القافية والرويّ والتشاكلات اللفظية والصوتية، مع التأكيدِ هاهنا على حضور الفوائد البلاغيّة والتركيبيّة جنبًا إلى جنب مع قضايا الوزن والقافية.

وبالتالي فإنّ هذا البحث يسلّط الضوء على عامل من العوامل المؤثِّرة في التقديم والتأخير في تركيب النص الشعريّ وبيان الأثر الإيقاعي الذي تركه التقديم والتأخير في وزن البيت الشعري، وذلك ضمن مجموعة من النماذج التطبيقيّة التي أُخِذت من كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك، وتطرّقت لآراء النحاة في تشكيل بنية هذا التقديم والتأخير.

وتكمن أهميّة هذا البحث في أنه يعالج أسلوبًا لغويًا تركيبيًا يخضعُ لسلطةٍ أُخرى غيرَ سلطةِ التركيب، وهي سلطةُ الوزن، كما تكْمُن أهميّته في أنه يبيّن الاهتمامَ الواضحَ من قبلِ الشعراءِ للمحافظةِ على إيقاع أبياتهم الشعريّة، حتى تلك التي لا يُعرفُ قائلوها، ومعالجة ذلك وفق المنهج الوصفيّ التحليليّ. لقد ظهر أثر الوزن الشعريّ في تراكيب الجملة العربيّة من خلال عناصر التقديم والتأخير الجوازي في الجملة، كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الحال، وتقديم التمييز، وغيرها من المظاهر التي وصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحيّة: التقديم والتأخير/ ابن مالك/ الوزن/ القافية.

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة العلوم الإسلامية العالمية
** أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.
@ حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Role of Poetic Meter in Syntactic Movement (Samples from Bin Malik's 'Sharh al-Tashīl')

Abdullah Hasan Thunaibat*
abdullah.thonibat@wise.edu.jo

Sateh Abdullah Thunebat
s.thunebat@ju.edu.jo

Submission Date: 2/2/2022 **Acceptance Date: 29/9/2023**

Syntactic Movement is one of the linguistic techniques that has been addressed by both syntacticians and rhetoricians. They explored the rhetorical and semantic roles of these movements as well as their structural functions.

This paper addresses syntactic movement and its effect on poetic meter including rhyme and lexical and phonetic overlap. The study emphasizes how rhetorical and structural strategies may serve meter and rhyme.

Accordingly, this paper highlights one of the factors that affect the structure of the poetic text and the poetic meter of the poetic line. The syntacticians points of view were taken into consideration regarding the construction of these movements. The data was collected from Bin Malik's book 'Sharh al-Tashīl'. The analytical and descriptive approaches were adopted to achieve the purpose of the study.

The importance of this study lies in the fact that it deals with a structural linguistic technique that is constrained by non-structural rules (i.e., poetic meters). It also shows how Arab poets were highly interested in maintaining the rhythm of their poetic lines.

The first part of the paper addresses the syntacticians' views concerning movement. The second part investigates the relationship between movement and meter. Finally, poetic samples were taken from Bin Malik's book involving syntactic Movements.

Keywords: Syntactic Movement, Bin Malik, poetic Meter.

*Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, International Islamic Sciences University.

**Assistant Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, University of Jordan.

© Copyright reserved for Mutah University, Karak, Jordan.

المقدمة

تحدّث النحاةُ كثيرًا عن تركيبِ الجملةِ العربيّة، وبيّنوا عناصرَها، وأنواعَها، والعُمَد في كل نمطٍ من أنماطِ تلك الجمل، ولم يتوقّفوا عند هذا الحدّ، بل تناولوا مجموعةَ التحوُّلاتِ التركيبيّة التي تخضع لها تلك الجمل، من حذف، وتقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وغير ذلك، وهذه الجوانب التي تحدّث عنها النحاةُ إنما استقوها من كلام العرب المسموع، وقياس ما لم يُسمع على ما سُمِع.

ومن بين أبرزِ تلك التحوُّلات الأسلوبيّة التي تخضع لها الجملة العربيّة التقديم والتأخير، فقد تحدّث عنه البلاغيّون من جهة المعنى والدلالة، وإظهار السمة البيانيّة للعربيّة، وتقديم ما هو أهمّ على المهمّ، في حين تناوله النحاة من وجهة نظر تركيبيّة بحتة، وجعلوا للمتقدِّم في الكلام سببًا تركيبيًّا خاضعًا لصرامة القاعدة النحويّة، ومسوغًا للمتأخر لكونه أولى بالتقديم، ولكن لم يتطرق النحاة مثلًا للغاية الإيقاعيّة التي تترتب على تقديم بعض الكلام على بعض، وتحديدًا ضمن الشاهد الشعريّ، فالشعراء محكومون بوزن البحر، وبالقافية، فلا بدّ لهم من المحافظة عليهما، من هنا ظهرت فكرة هذا البحث، فهو يتناول سلطة الوزن الشعري التي ظهرت في تركيب الكلام العربي حتى ألجأت الشعراء للتقديم والتأخير، وهذه الفكرة لا تنفي القيمة البلاغيّة للتقديم والتأخير، ولا تحصر فائدته في الفائدة الإيقاعيّة فحسب، بل هي فائدة مضافة إلى الفائدة الأولى، وهي الغاية البلاغيّة والتركيبيّة من التقديم والتأخير، وهو ما يسلّط البحث الضوء عليه.

إنَّ هذا البحث لا ينفي الفوائد البلاغية والدلالية للتقديم والتأخير، ولا الفوائد التركيبية التي أشار إليها النحاة، فهي فوائد حاضرة دوماً في نماذج التقديم والتأخير، إلا أن الغاية من هذا البحث زيادة فائدة أخرى لهذه الفوائد، ألا وهي الأثر الإيقاعي في الوزن والقافية، ودورها في خلق عناصر التقديم والتأخير في الكلام، ولو اعتنى البحث بالفوائد البلاغية والدلالية والتركيبية لَخرجَ عن مقصوده، وابتعد عن الفائدة المرجوة منه.

وتكمن أهميّة هذا البحث في أنه يعالج أسلوباً لغوياً تركيبيًا يخضعُ لسلطةٍ أُخرى غيرَ سلطةِ التركيب، وهي سلطةُ الوزن، كما تكْمُن أهميّته في أنه يبيّن الاهتمامَ الواضحَ من قبلِ الشعراءِ للمحافظةِ على إيقاع أبياتهم الشعريّة، حتى تلك التي لا يُعرفُ قائلوها.

ويأتي هذا البحث للإجابة عن ثلاثة أسئلة: أولها ما علاقة الوزن بالتقديم والتأخير؟ وثانيها: ما نظرة النحاة للتقديم والتأخير؟ وثالثها كيف أثّر الوزن في التقديم والتأخير؟

ويهدف هذا البحث إلى بيان موقف النحاة من التقديم والتأخير، ونظرتهم إليه على اعتبار أنه أسلوبٌ تركيبيٌّ لا غير، كما يهدف البحث لبيان الرابطِ بين التقديمِ والتأخير من جهة، والوزن الشعري من جهة ثانية، والكشفِ عن الأثر الذي تركه الإيقاعُ في آلياتِ التقديمِ والتأخير ووسائله التركيبيّة.

ويسير هذا البحث على خطوات المنهج الوصفيّ التحليليّ القائمِ على مجموعةِ الخُطواتِ العلميّة للوصولِ إلى نتائجِه، والوقوفِ عند تفسيرِ تلك النتائجِ وتحليلها بما يناسبُ أهدافَ البحث.

أما بالنسبة للدراساتِ السابقةِ فإنَّ الحديثَ عن الدراساتِ التي تناولَتْ التقديمَ والتأخيرَ واسع جداً، والدراساتُ كثيرةٌ، وجُلُّها لا يدخلُ ضمن فكرةِ هذه الدراسة، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر: التقديم والتأخير بين النحويين والبلاغيين لمحمد جواد الطريحي، وهو بحث منشور في مجلة كليّة الآداب جامعة بغداد، وكذلك بحث التقديم والتأخير في القرآن الكريم، لعبدالفتاح الحموز، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، ومنها أيضا التقديم والتأخير في المعلقات العشر: دراسة تحليلية، لأحمد، إحسان عبدالمغيث حمزة، مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا – كلية دار العلوم، وغيرها كثير من الدراسات التي تناولت فكرة التقديم والتأخير عند البلاغيين والنحويين، والضرورة الشعرية دراسة نحوية في شرح ابن عقيل لسعد الدين إبراهيم المصطفى، غير أنه ثمّةَ دراسة واحدة لها مساسٌ مباشرٌ بموضوعِ هذا البحثِ وفكرتِه وهي دراسة: مصطفى رافع، بعنوان: تقنية التقديم والتأخير بين المقتضى الإيقاعيّ والمطلب الدلاليّ، وهو بحث منشور عام 2020، ويلتقي هذا البحث مع البحث الحاليّ في أنّهما يتحدثان عن التقديم والتأخير ودوره في البناء الإيقاعي.

غير أن ما يميّز البحثَ الحاليّ عن البحثِ السابقِ أن البحثَ السابقَ ركّز على الجوانبِ البلاغيّة والدلاليّة، في حين أن هذا البحثَ يُركّز على الجانبِ النحويّ في التقديم والتأخير، كما تميّز هذا البحثُ بأنه استقى مادتَه التطبيقيّة من كتابٍ واحدٍ وهو كتابُ شرحِ التسهيل لابن مالك، علاوةً على صغرِ البحث السابق قياسًا بهذا البحث.

وبناءً عليه فقد انقسمَ البحثُ للحديث عن رأيِ النحاةِ في التقديمِ والتأخيرِ وموقفِهم منه، ومن ثمّ تناول الحديثَ عن الوزن وعلاقتِه بالتقديمِ والتأخير، ثم في جزئه الثالث تناول مجموعةَ النماذجِ الشعريّة التي وردت عند ابن مالك في شرح التسهيل، واشتملت على تقديم وتأخير، بمعنى أن الجزءَ الثالثَ من هذا البحث يُشكّل الجانبَ التطبيقيّ.

لقد تناول الجانبُ التطبيقيُّ عددًا من مظاهرِ التقديمِ والتأخير، وليس كلّها، فما جاء في البحث من الشواهد والنماذج لا تشمل جميع مظاهر التقديم والتأخير في العربيّة؛ لأن الإحاطة بجميع مظاهر التقديم والتأخير تُفضي بنا إلى طول البحث واتساعه، وهو ما لا يَخدِم الغاية منه، كما أنّ بعض مظاهر التقديم والتأخير لم يُذكر لها شواهدُ شعريّة، بل اكتفى ابن مالك بالشواهد النثريّة أو الأمثلة فحسب، وهو ما لا يدخل ضمن دائرة هذا البحث، فحرصاً من الباحث على قوام هذا البحث اكتفى بعدد من الشواهد ضمن التركيبين الاسمي والفعلي في العربيّة.

أولاً- التقديم والتأخير عند النحاة

لم تكن نظرة النحاة للتقديم والتأخير شبيهة بنظرة علماء البلاغة والكلام، ففي الوقت الذي ركّز فيه علماءُ البلاغةِ على الجانبِ الدلاليّ المرتبط بجمال التقديم والتأخير، وحسن استعماله في الكلام، والغايات والفوائد التي تتحصل منه، نجد علماء اللغة – والنحو خاصة – يركّزون حديثهم على الجانب البنائي التركيبي، مُخضعين التقديم والتأخير لقوانين النحو الصارمة، وقواعد اللغة المتينة، وقلّما نجدهم يشيرون إلى الجوانب البلاغيّة في كتبهم.

غير أن ذلك لا يعني أن النحاة لم يتطرّقوا البتة لما يترتّب من دلالات بلاغيّة على تقديم بعض الكلام على بعض، وإنما أشاروا لكثير من هذه الدلالات، وبيّنوا أهمّ تلك المظاهر الدلاليّة التي ترتبط بالتقديم والتأخير، ومن النماذج على ذلك ما ذكره ابن بابشاذ من كون تقديم الضمير المنفصل في نحو: إيّاك أعني، و"إيّاك نعبد"، إنما هو على سبيل العناية والاهتمام[1]، فهذه الفكرة – العناية والاهتمام – فكرة بلاغيّة يعرفها النحاة كما يعرّفها البلاغيّون، ومنها أن ابن قيّم الجوزيّة ذكر امتناع تقديم خبر "كان" على اسمها في حال الحصر؛ لأنّ معنى الحصر لا يتحقق إلا بتركيب الكلام على حاله، مثل: ما كانت صلاتُه إلا كذباً، فلا يجوز تقديم "كذباً" على "صلاته" لوجود معنى الحصر[2]، وبالتالي فهي دلالةٌ بلاغيّة أشار إليها ابن قيّم الجوزيّة في هذا السياق.

(1) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت469هـ/1077م)، *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصريّة، الكويت، 1977، ج 3، ص151

(2) ابن قيم الجوزيّة، برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت767هـ/1349م)، *إرشاد السالك إلى حل ألفيّة ابن مالك*، تحقيق محمد بن عوض السهلي، ط1، أضواء السلف، الرياض، 1954، ج1، ص195

غير أنّ هذه الإشارات لم تكن دائمة الحضور عند النحاة، بل نجدهم قد تخففوا منها خصوصًا في عصور التقعيد المتأخرة، واكتفائهم بذكر مواضع التقديم والتأخير فحسب.

ويشير السيرافيّ في شرحه لكتاب سيبويه إشارةً عابرةً لفائدة التقديم والتأخير في الشعر، فيقول: "وذلك أنّا قد بيّنّا أن العرب لحاجتها إلى اتفاق القوافي في شعرها وانتظام السجع في خطبها وكلامها، جعلوا الإعراب دالا على معانيها باختلاف الحركات، فقدّموا وأخّروا للتوسيع في الكلام"[1]، فهذا النص للسيرافي يحمل إشارة صريحة لمقصود هذا البحث، وهو بيان علاقة التقديم والتأخير في الإيقاع الشعري.

يبين عبد القاهر الجرجاني ما يجده الناظر في العبارة التي اشتملت على تقديم وتأخير، فيبين أنه باب جم المحاسن، لطيف المقاصد، وأنه مشتمل على فوائد كثيرة، فكلما نظرت في هذا الباب وجدته أكثر جمالاً ورونقاً[2].

ويبذل علماء البلاغة جُلّ جهدهم في بيان المزية التي يقدمها التقديم والتأخير للكلام، فهو إما أن يفضي إلى تحسين مظهر الألفاظ، وتجميل مكان بعضها إلى بعض، وإما أن يفيد دلالة يتخصص بها هذا اللفظ عن ذاك، وتتميز بها تلك العبارة عن أخواتها، أو ربّما أخذت العبارة الفائدتين معًا، وهذا ما يحاول أن يصل إليه البلغاء والفصحاء، ويجيده الشعراء والأدباء[3].

هذه المظاهر الدلاليّة، والغايات البلاغيّة نجدها حاضرة عند البلاغيين، إذ يسعون دومًا للوصول إلى هذه المظاهر الجماليّة التي تتميز بها اللغة، ولكن ذلك لا نجده حاضرًا بالصورة نفسها في مصنفات النحاة، فأكثر ما يركز عليه النحاة الجانب التركيبي، فنجد سيبويه مثلًا يبين أولويّة تقديم الفعل على الاسم، أو الاسم على الفعل بحسب الأسلوب المستعمل في العبارة، ففي الاستفهام مثلًا يحسن تقديم الفعل على الاسم[4].

(1) السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ-978م)، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج1، ص79

(2) انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ/1079م)، *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، تحقيق محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، 1992، ص106.

(3) انظر: الهاشمي، أحمد بن مصطفى (ت1943هـ/1362م)، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، تحقيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ص123.

(4) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج3، ص115.

ويبين المبرد أنه يجوز تقديم الخبر في نحو قولنا: ما منطلق زيد، وهو على أصل: ما زيد منطلق، ولكنه قدم الخبر وأخر المبتدأ[1].

وقد أفرد ابن السراج باباً للحديث عن التقديم والتأخير، وسماه: باب التقديم والتأخير، بيّن فيه المواضع التي يحسن فيها التقديم والتأخير، وبيّن الأشياء التي يمكن تقديمها والتي لا يمكن تقديمها، وذلك انطلاقاً من طبيعة التركيب النحوي للكلام[2].

وعندما تحدث أبو علي الفارسي عن باب "إنّ" وأخواتها ذكر أنه لا يجوز في خبرها التقديم والتأخير كما حصل في باب "كان" وأخواتها، إلا الظرف لأنه أكثر اتساعًا في الكلام، يقول: " ولا يجوز تقديم الخبر في هذا الباب، كما جاز في [باب] كان إلا أن يكون ظرفا نحو: إن في الدار عمرًا، وإن أمامك بكرا، لأن الظرف قد اتسع فيها"[3].

وقد استعان النحاة بالتقديم والتأخير في تأويل بعض الشواهد اللغوية التي استعصت عليهم، فكانت هذه الآلية التركيبية وسيلة من وسائل التأويل التي اعتمد عليها النحاة، ووظفوها في سبيل الوصول إلى المقصود من الكلام، كما حصل مع الزمخشري في تأويله لارتفاع "الصابئون" في الآية الكريمة: إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله..." [المائدة: 69]، فجعل الصابئون على التقديم والتأخير[4].

وبعد أن استقرت قواعد النحو، وتمت للنحاة قوانين التركيب النحوي في العربيّة نجدهم أخذوا يتحدثون عن جواز التقديم ووجوبه، كما هو حاصل في تقديم الخبر على المبتدأ في حالاتهم التي ذكروها[5]، فقد بيّن النحاة أنه ثمة بعض الحالات التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبًا، كأن يكون الخبر شبه جملة،

(1) انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ/898م)، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ت.)، ج 4، ص190.

(2) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت316 هـ/929م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2، ص222–257.

(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار(ت377هـ/987م)، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1، كلية الآداب، جامعة الرياض، الرياض، 1969، ص116.

(4) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو(ت538هـ/1144م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1993، ص 44.

(5) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو(ت538هـ/1144م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1993م، ص 44.

والمبتدأ نكرة، ففي هذه الحالة يتقدم الخبر وجوبًا حتى لا يلتبس بالصفة، ومنها أن يكون تقديم الخبر داخلاً ضمن مسوغات الابتداء بالنكرة، ومنها أن يعود على الخبر ضمير متصل بالمبتدأ، مثل: في الدار ساكنوها، فلو تأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، أو أن يكون الخبر مستوجباً للصدارة، كأسماء الاستفهام، ومنها أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ، هذه أبرز حالات تقديم الخبر على سبيل المثال[1].

لو دققنا النظر في ما جاء عند النحاة من حديث عن التقديم والتأخير نجد أنهم يركزون في عباراتهم على الجانب التركيبي النحوي البحت، فيرفضون تأخير الخبر إذا اشتمل المبتدأ على ضمير عائد على الخبر؛ لأن الخبر إذا تأخر انتُهِكت قاعدة أصيلة عندهم متمثلة بعدم جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ويرفضون تأخير الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، وهكذا من الحالات، فتركيز النحاة منصب على الجانب التركيبي بالدرجة الأولى، فالمهم عندهم أن تكون العبارة سليمةً في تركيبِها، وهو ما يفرّقهم عن البلاغيين الذين اهتمّوا بالجانب الدلاليّ والبيانيّ والفوائد المتحصّلة من التقديم والتأخير.

يعني ذلك كلّه، أن البلاغيينَ نظروا إلى التقديم والتأخير من جهة، والنحاة نظروا إليه من جهة ثانية، وبجمع الجهتين يتكامل الحديث عن التقديم والتأخير في العربيّة، ويظهر أسلوب التقديم والتأخير بكلِّ فوائده التركيبيّة والدلاليّة في اللّغة.

وما يعمد إليه هذا البحث متمثّلٌ بالحديث عن الجانب الإيقاعيّ الذي خضعت له شواهد النحاة في شرح التسهيل لابن مالك، حتى أفضت إلى تقديم بعض مكوّنات العبارة على بعضها الآخر تبعًا للسلطة الإيقاعيّة المرتبطة بالبيت الشعري، ولا يعني ذلك – كما أسلفنا – أن هذا التقديم يخضع للإيقاع الشعري فحسب، وأن فائدته محصورة فيه، بل إنّ فوائد التقديم والتأخير التي أشار إليها النحاة والبلاغيون حاضرةٌ كذلك في هذه الشواهد، يُضاف إليها الجانبُ الإيقاعيّ الذي يتناوله هذا البحث ويركّز عليه.

ثانياً– علاقة التقديم والتأخير بالوزن الشعري

(1) انظر: المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم(ت749هـ/1348م)، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 2008، ج1، ص484 – 485.

تنبع فكرة هذا البحث من أنه يحاول الربط بين العبارة الشعريّة بوزنها وقافيتها وبحرها الشعريّ من جهة، على اعتبار أن هذه العناصر صارمة في تشكيل البيت الشعريّ، فلا بدّ للشاعر من بحر ووزن وقافية، وإذا لم يشتمل البيت على هذه العناصر فهو ليس بشعر، من هنا أخذ الشعراء يستفيدون من مرونة اللّغة بكونها تمنحُهم القدرةَ على التقديم والتأخير؛ كي يصلوا إلى عبارة شعريّة متميّزة إيقاعيّاً، بمعنى أنهم خضعوا لسلطة الوزن، وأخضعوا العبارة اللغويّة معهم.

وهذه المرونة التي نجدها في العبارة الشعريّة لم تكن لتوجد لولا سلطة هذا الوزن، ورغبة الشاعر في مواءمة البيت والقافية، هذا علاوة على كون الشعر يمنح الشاعر فضاءً أوسع من الأساليب اللغويّة، الأمر الذي يفتقده النثر الذي يقوم على أساس الاختيار المباشر للعبارة دون إخضاعها لسلطة ما، يقول أحمد الشايب متحدثًا عن حضور التقديم والتأخير في العبارة الشعريّة: "تراكيب الشعر أكثر حريّة في تأليف كلماتها من حيث التقديم والتأخير، وذلك ناشئ عن قصد التوفيق بين وزن الشعر وحركات العبارة فتبدو الجمل في نظام غير طبيعي؛ على أن شيئاً من ذلك قد يكون لغرض معنويّ أو فنيّ كالقصر أو التفاؤل. أما النثر فلا يخرج نظم الكلام فيه عن الأصل إلا لباعث معنويّ"[1].

بمعنى أن الشاعر يتعامل مع اللغة بصورة أكثر مرونة، وبطريقة أكثر تفاعلاً، مما ينشأ عنه مجموعة من المظاهر الأسلوبيّة الخاصّة بالشاعر نفسه، والمرتبطة بمجموعة من الأحكام والعناصر التي تفسِّرُ طبيعة تلك العلاقات بين المفردات، والإيقاع الشعري جزءٌ من عمليّة النظم التي يتّبعها الشاعر في قصيدته، بل هي ركنٌ أساسيٌّ للحكم على النصّ بأنه شعر، فالكلام الموزون شعر، في حين أن الكلام غير الموزون لا يصلح أن يطلق عليه شعر، بمعنى أن معيار الحكم على النصّ بأنه شعرٌ أم لا مرتبطٌ بالوزن والقافية بصورةٍ عامةٍ، فالوزنُ الشعريُّ هو الأساس الأوّل الذي يُنظر إليه ضمن مكوِّنات القصيدة الشعريّة للحكم على ذلك النص بأنه شعر أم لا [2].

وبما أن هذا البحث يربط بين التقديم والتأخير باعتباره أسلوباً لغويّاً، وبين الوزن من وجهة نظر موسيقيّة، فلا بدّ من الإشارة هاهنا إلى أن الوزن الشعري جزء من الإيقاع الخارجي، والمقصود بالإيقاع تلك النقلات المتساوية مع الزمن ضمن إطار واحد، وفي الشعر يكون أو فالإيقاع في الشعر عبارة عن

(1) انظر: الشايب، أحمد (ت1390هـ/1971م)، *الأسلوب*، ط12، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2003، ص69.

(2) انظر: ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن محمد (ت837 هـ/ 1433م)، *خزانة الأدب وغاية الأرب*، تحقيق عصام شقيو، ط3، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2004، ج 2، ص 444.

نقلات متساوية بين التفعيلات المختلفة، والأشطر، والأبيات، كما أن الإيقاع ينقسم إلى نوعين، خارجي وداخلي، إذ يُقصد بالإيقاع الخارجي الوزن والقافية، في حين يُقصد بالإيقاع الداخلي تلك التجانسات الداخليّة من التوازي والتكرار والتناسب بين الألفاظ في سبيل تشكيل موسيقى عميقة ضمن إطار القصيدة الشعريّة، وهذا الفصل بين نوعي الإيقاع حاضر في الدرس التنظيري، أما الواقع العملي فإنه يفرض تمازج هذين النوعين من الإيقاع، وتداخلهما بحيث لا يمكن الفصل بينهما بأيّ حال من الأحوال[1].

فالوزن الشعريّ، والقافية والرويّ ما هي إلا عناصر إيقاعيّة خارجيّة تشتمل عليها القصيدة الشعريّة والبيت الشعريّ، وهذه العناصر الخارجيّة تعتمد اعتمادًا واضحًا على الأصوات، فما الوزن إلا ترديد لمجموعة من الأصوات، والقافية والرويّ كذلك، بمعنى أن وصول المتلقي للطبيعة الإيقاعيّة التي ترتبط بالوزن والقافية أمرٌ في غاية السهولة، وليس هناك ما يحول بينه وبين فهم هذا الإيقاع، في حين أن الإيقاع الداخلي أكثر عمقاً من الخارجي، وأوسع أثراً، فهو يهتم بمظاهر التجانس اللفظي بين مكونات القصيدة في ألفاظها وعباراتها وتراكيبها[2].

بمعنى أن الشاعر لا بدّ له من المحافظة على الوزن والقافية في قصائده، وهذا الشرط صارم إلى حدٍّ كبير، حيث إن الشاعر لا يستطيع أن يغفل عنه، فلو انكسر الوزن الشعري لم يعد الكلام شعرًا، ولو ضاعت القافية – قديمًا – لم يعد كذلك الكلام شعراً، من هنا فالشاعر يحافظ على هذين العنصرين الإيقاعيين ما أمكنه.

وعند الحاجة إلى الإفادة من ميزات اللغة، ومرونتها في التراكيب والأساليب، فإن الشعراء يلجؤون لتلك المرونة؛ للتخلص من الوقوع في الحرج الذي قد يفضي إلى كسر الوزن، أو ضياع القافية، ومن بين تلك الوسائل التقديم والتأخير، فإذا اضطرّ الشاعر قدّم بعض الكلام على بعض؛ للوصول إلى وزن شعريّ صحيح، أو تأخير بعض الألفاظ لتكونَ في موضعِ القافية.

ربّما لم تكن هذه الفكرة مقصودةً بذاتها عند الشعراء، إلا أنّهم لم يدعوا وسيلةً لغويّةً للإفادة منها إلا واتبعوها، ومن ذلك التقديم والتأخير، وهذا البحث سيضرب مجموعة من الشواهد الشعريّة التي وردت في كتاب شرح التسهيل لابن مالك، وقد اشتملت على تقديم وتأخير تحت سلطة الإيقاع الشعري.

(1) انظر: عبد الحافظ، صلاح، *الموسيقا الشعرية*، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص 9.

(2) انظر: عبيد، محمد صابر: *القصيدة العربية الحديثة بين البنية الدلالية والبنية الإيقاعية حساسية الانبثاقة الشعرية الأولى جيل الرواد والستينات*، ط1، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2001، ص 61.

ويجب التنبيه هنا على أن هذه الفكرة لا تنفي الفوائد الدلاليّة والبيانيّة للتقديم والتأخير التي أشار إليها البلاغيون، ولا المظاهر التركيبيّة القياسيّة التي أشار لها النحاة، بل هو سبب آخر يتحكّم في طبيعة التركيب اللغوي في نفس الشاعر، ووسيلة لإنجاز البيت الشعريّ خصوصًا، والقصيدة عمومًا على الوجه المتماشي مع الإيقاع والمتناسب مع التركيب اللغوي.

ثالثاً- حضور سلطة الوزن الشعري في شواهد التقديم والتأخير

يقتصر هذا البحث في نماذجه على الشواهد الشعريّة للتقديم والتأخير التي وردت في شرح التسهيل لابن مالك، إذ سيتناولها بالحديث عنها، وبيان أثر سلطة الوزن الشعريّ على مجيء الألفاظ مغايرة لما عليه التركيب الأساسيّ للكلام، والكلامُ عن سلطةِ الإيقاعِ هاهنا، ودورِهِ في تحويل البنيّة التركيبيّة للشاهد الشعريّ لا يتنافى ولا يتناقض مع الغايات البيانيّة والبلاغيّة والتركيبيّة التي أشار إليها النحاة والبلاغيون، فسلطة الإيقاع الشعري لا تتعارض مع هذه العناصر.

ومن جهة ثانية فإنّ هذا البحث يتناول عدداً من مظاهر التقديم والتأخير، وليس كلها، فما جاء في البحث من الشواهد والنماذج لا تشمل جميع مظاهر التقديم والتأخير في العربيّة؛ لأن الإحاطة بجميع مظاهر التقديم والتأخير تفضي بنا إلى طول البحث واتساعه، وهو ما لا يخدم الغاية منه، كما أن بعض مظاهر التقديم والتأخير لم يُذكر لها شواهد شعريّة، بل اكتفى ابن مالك بالشواهد النثريّة أو الأمثلة فحسب، وهو ما لا يدخل ضمن دائرة هذا البحث، فحرصًا من الباحث على قوام هذا البحث اكتفى بعدد من الشواهد ضمن التركيبين الاسمي والفعلي في العربيّة.

1- نماذج التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر

وأوّل هذه الشواهد ما جاء عند ابن مالك في حديثه عن جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا اشتمل الكلام على قرينة معنويّة تدلّ على الخبر دون المبتدأ، واستشهد لذلك بقول حسان بن ثابت[1]: (البسيط)

قبيلةٌ ألأَمُ الأحياء أكرمُها وأغْدَرُ الناس بالجيران وافيها

(1) حسان بن ثابت(ت38هـ/674م)، *ديوانه*، تحقيق الأستاذ العثماني، مطبعة السعادة، القاهرة، (د.ت.)، ص256.

فإن قوله "ألأم الأحياء" خبر مقدم، والمبتدأ المؤخر هو "أكرمها"، وذلك أن القرينة المعنويّة دلت على أن هذا هو المبتدأ، وهذا هو الخبر[1].

وما ذكره ابن مالك حول هذا البيت تابعه غيره من النحاة أمثال أبي حيان الأندلسي[2]، وابن عقيل[3]، وغيرهما.

وما ذكره النحاة من الناحية التركيبيّة صحيح، ولا يمكن إنكاره، ولكنه ثَمّة قوّة أخرى هيمنت على الشاعر حينما قال هذا البيت، قوّة تسيطر على ألفاظه، وتؤثِّر في تركيب الكلام، وهو الإيقاع الخارجيّ المتمثِّل بالوزن الشعري، فلو قال الشاعر: قبيلة أكرمها ألأم الأحياء، لانكسر الوزن الشعري، ولكان البيت مخالفًا لوزن البحر البسيط الذي نُظمت عليه هذه القصيدة، من هنا وجد الشاعر في التقديم والتأخير وسيلة مناسبة لموافقة الإيقاع والوزن الشعريّ، وذلك دون الإخلال أيضًا بقواعد التركيب الصحيح في العربيّة، ومن هنا خضع الشاعر لسلطة الإيقاع كي يتوافق تركيب الكلام مع الوزن العروضيّ للبحر الطويل.

وفي شاهد آخر يورده ابن مالك في الموضوع نفسه، يقول[4]: (الطويل)

بَنُونا بَنُو أبْنائِنا وبناتُنا بَنُوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأَبَاعِدِ

فقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن المبتدأ: بنو أبنائنا، والخبر: بنونا، وذلك أن المعنى يؤيد ذلك، فإن الشاعر شبه بنو أبنائه ببنيه، وليس العكس[5].

(1) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين(ت672هـ/1273م)، *شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1990، ج1، ص296.

(2) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (745هـ/1344م)، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيلية، دمشق، (د.ت.)، ج3، ص337.

(3) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (513هـ/ 1119م)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، ودار مصر للطباعة، القاهرة، 1980، ج1، ص234.

(4) يجمع أكثر النحاة على أن هذا الشاهد لا يُعرف قائله، انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت577هـ/ 1181م)؛ *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2003، ج1، ص 56؛ وابن يعيش، يعيش بن علي أبو البقاء: *شرح المفصل*، قدم له: إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج1، ص 248.

(5) ابن مالك: *شرح التسهيل*، ج 1، ص 297.

ولم يزد النحاة على ما جاء عند ابن مالك من كون التقدير في هذا الشاهد: بنو أبنائنا بنونا، والخبر مقدم على المبتدأ[1].

وقد ذكر النحاة هذا التوجيه للشاهد الشعري اعتمادًا على القرينة المعنويّة التي دلّت المتلقي أن "بنونا" خبر مقدم، و"بنو أبنائنا" مبتدأ مؤخر، اعتماداً على القرينة المعنويّة لا على القرينة اللفظيّة.

وما جاء عند النحاة حول هذا الشاهد المشهور في النحو لا يتجاوز الجانب التركيبي الذي يهتم به النحاة عمومًا، وهو ما يرتبط بتقديم الخبر على المبتدأ، بمعنى أن تقدير الكلام: بنو أبنائنا بنونا، وهذا التركيب لا يناسب الوزن الشعري الذي عليه البيت، فلو أن الشاعر قال: بنو أبنائنا بنونا وبناتنا...، لما استقام الوزن، ولكان البيت مكسوراً، فهو على البحر الطويل، والتركيب الذي أتى به الشاعر متناسب مع وزن البحر الطويل، هذا يعني أن الشاعر قد استعان بالتقديم والتأخير في الكلام، للوصول إلى الوزن الشعري الصحيح، فسلطة الإيقاع الخارجي تحكّمت ببناء الكلام، مع التأكيد هاهنا أن سلطة الإيقاع تلك لم تتنافَ مع ما يجيزه التركيب النَحْويّ الصحيح، فقد أفاد الشاعر من مرونة النحو؛ ليتماشى ذلك مع سلطة الإيقاع الشعريّ.

وفي شاهد آخر يقول الشاعر[2]: (السريع)

جانيك مَنْ يجني عليك وقد تُعْدى الصحاحَ مَبارِكُ الجُرْبِ

فإن الخبر هاهنا معرفة، والمبتدأ كذلك، وقد تقدّم الخبر على المبتدأ جوازًا؛ للعلم بأنه هو الخبر، فالمعنى: جانيك الذي يجني عليك، فيكون الإخبار عن الموصول لا عن "جانيك"، من هنا فتقدير الكلام: من يجني عليك جانيك، ومن هنا فقد تقدّم الخبر على المبتدأ جوازًا[3].

وما ذكره ابن مالك في بيان هذا البيت ذكره النحاة كذلك، فالمعنى يؤيّد كون الخبر متقدِّما على المبتدأ[1].

---

(1) انظر: الأنباري: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج 1، ص 56؛ ابن يعيش: *شرح المفصل*، ج 1، ص 248؛ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت745هـ/1344م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، ج 3، ص1103.

(2) ولم ينسب لشاعر ينظر: أبو حيان: *التذييل والتكميل*، ج 3، ص337؛ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى(ت790هـ/1388م)؛ *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق مجموعة من المحققين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007، ج2، ص61.

(3) ابن مالك: *شرح التسهيل*، ج1، ص297– 298.

يركِّز النحاة في حديثهم عن هذا الشاهد وما شاكله على الجانب التركيبيّ البحت، انطلاقًا من الطبيعة التركيبيّة القواعديّة التي يرون الشواهد من خلالها، في حين أن هذا البيت جاء على البحر الكامل، فلو قدم الشاعر المبتدأ على التركيب القياسي لقال: من يجني عليك جانيك...، وهذا التركيب لا يوافق الوزن الشعري للبحر الكامل، فلم يجد الشاعر بُدًّا من تبديل الكلم عن مواضعه حتى يصل إلى الوزن الصحيح للبحر الكامل، وهذا كله مشفوع بجواز التقديم والتأخير في هذا البيت، بمعنى أن سلطة الإيقاع قد هيمنت على طبيعة التركيب اللغوي، وخضعت مواضع الكلم لهذه السلطة حتى يتناسب الوزن والإيقاع مع الشكل البنائيّ التركيبيّ للكلام.

وفي شاهد آخر يقول ابن مالك[2]: (الطويل)

فيا ربِّ هل إلا بك النصرُ يُبْتَغى عليهم وهل إلا عليك المُعَوَّل

وقد أتى بهذا الشاهد؛ استشهادًا على حالة جواز تقديم الخبر إذا اقترن بـ "إلا" لفظًا أو تقديرًا، فهو جائز التقديم في ضرورة الشعر، مع انتفائه في اختيار الكلام[3].

والشاهد في هذا البيت قوله: هل إلا بك النصرُ يبتغى"، والتقدير هل النصرُ إلا بك، بتأخير الخبر عن المبتدأ بسبب اقترانه بـ "إلا"، وهذا ما أشار إليه النحاة في ذكرهم لهذا الشاهد[4].

وعند النظر في هذا الشاهد نجد أن الشاعر قد قدم الخبر على المبتدأ ضمن حالة تركيبيّة مرتبطة بالضرورة الشعريّة، فما هذه الضرورة التي دفعت الشاعر لخرق قانون اللغة التركيبي؟ في ظني أن سيطرة الإيقاع بسلطته القويّة على تركيب الكلام هو ما دفع الشاعر لتقديم المبتدأ على الخبر، فالبيت على البحر الطويل، ولو أن الشاعر ترك الكلام على تركيبه الأصلي لما استقام الوزن الشعري لهذا البحر، ولانكسر الإيقاع الخارجيّ المرتبط بهذا الوزن، من هنا فقد خضع التركيب لسلطة الإيقاع الخارجيّ، مما دفع الشاعر لتقديم الخبر على المبتدأ؛ متابعةً لوزن البحر الطويل.

ومن الشواهد التي تقدم فيها الخبر قول الشاعر[1]: (الكامل)

(1) انظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778هـ/1377م)؛ شرح التسهيل: *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008، ج2، ص934.

(2) ذكر المصنف أن هذا البيت للكميت، إلا أن هذا البيت ليس في ديوانه، انظر: المرادي: *توضيح المقاصد والمسالك*، ج 1، ص 483؛ وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761 هـ 1360م)؛ *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، *تحقيق* يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ج 1، ص 207.

(3) ابن مالك: *شرح التسهيل*، ج 1، ص 298.

(4) ينظر: ابن الناظم، محمد بن عبد الله بن مالك، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (ت 686هـ/1287م)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص 83؛ أبو حيان الأندلسي، *ارتشاف الضرب*، ج3، ص1104.

خَالي لَأَنتَ وَمَنْ جريرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاءَ ويُكرمُ الأَخْوالا

فالشاهد فيه قوله: خالي لأنت، إذ التركيب الأصلي قوله: لأنت خالي، بتقديم المبتدأ على الخبر، إذ لا يصح تقديم الخبر إذا اتصلت لام الابتداء بالمبتدأ، وقد أوِّل هذا الشاهد بزيادة اللام، أو بتقدير ضمير بعدها يكون مبتدأً، فيكون التقدير: لهو أنت(2).

وهذا التأويل الذي ذكره ابن مالك ذكره من تبعه من النحاة، وبيّنوا أن الأصح ألا يتقدم الخبر على المبتدأ ما دام الأخير قد اشتمل على لام الابتداء(3).

وهذا الكلام الذي أتى به النحاة إنما ينطلق من الجانب التركيبيّ البحت، في حين أن ثمة سلطةً أخرى هيمنت على الشاعر عند نظم هذا البيت، ألا وهي سلطة الإيقاع الشعريّ، ومحاولة الشاعر الوقوف على الوزن الصحيح للبيت، فهذا البيت على وزن البحر الكامل، فلو قال: لأنت خالي ومن جرير خاله....، لانكسر الوزن الشعري، وخرج الكلام عن معيار الإيقاع الخارجيّ الذي يفرضه وزن البحر، فالشاعر ليس محكومًا بالجانب التركيبيّ فحسب، بل هناك الجانب الإيقاعي الذي يُجبره في كثير من الأحيان على تغيير مواضع الكلم كي يصل إلى الوزن الشعريّ المطلوب، وهذه هي سلطة الإيقاع التي تؤثّر في تركيب هذا البيت الشعريّ كما نرى.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ قوله(4): (الطويل)

بمَسْعاته هلكُ الفتى أو نجاتُه فنفسَك صُنْ عن غَيِّها تَكُ ناجيا

(1) الشاهد لا يعرف قائله: ينظر: ابن عقيل: *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج1، ص237؛ العيني، محمود بن أحمد بن موسى (ت726هـ/1361م)، *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية* المشهور بـ: *شرح الشواهد الكبرى*، تحقيق علي محمد فاخر، وعبد العزيز محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، ط1، دار السلام، القاهرة، 2010، ج1، ص533.

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 1، ص 299.

(3) انظر: ناظر الجيش، *تمهيد القواعد*، ج 2، ص 939.

(4) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761/هـ 1360م)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985، ص580؛ ناظر الجيش، *تمهيد القواعد*، ج2، ص944.

فالشاهد في هذا البيت قوله: بمسعاته هلكُ الفتى، فقد اشتمل الخبر على ضمير عائد على المضاف إليه، فالمضاف والمضاف إليه في الكلام كالشيء الواحد، من هنا صحّ تقديم الخبر، والتقدير: هلكُ الفتى بمسعاته[1].

وقد تابع النحاة ابن مالك في ما ذهب إليه من هذا الكلام، وذكروا أن عودة الضمير على متأخِّر لفظًا متقدِّم رتبة جائز، ومنه قول العرب: في أكفانه درج الميّت"[2].

لقد قدم الشاعر الخبر في هذا البيت، وتقدير الكلام فيه: هلكُ الفتى ونجاته بمسعاته، ولكنه لو جاء بالكلام على هذا النسق لانكسر البحر الشعريّ الذي ينظم عليه، وهو البحر الطويل، بمعنى أن إيقاع البحر الطويل ووزنه هو ما دفع الشاعر للتبديل والتغيير في مواضع الكلم، بما هو مشفوع بالجواز عند النحاة، كي يصل إلى الوزن الشعري الصحيح، فكانت بذلك سلطة الإيقاع الشعري التي هيمنت على التركيب، ودفعته نحو التقديم والتأخير، فليس جواز القاعدة بحدّ ذاتها، والغاية البلاغيّة فحسب ما دفع الشاعر للتقديم، بل الإيقاع الشعري ووزن البحر دفعه كذلك للتقديم والتأخير، حتى يحافظ على اتزان البيت وصحة وزن البحر الشعريّ.

2- نماذج التقديم والتأخير في النواسخ

وردت مجموعة من النماذج الشعريّة التي استشهد بها ابن مالك على التقديم والتأخير ضمن الجملة المفتتحة بأحد النواسخ، وفيما يلي عرض لبعض هذه النماذج.

يقول ابن مالك ذاكرًا شاهدًا شعرياً[3]: (الطويل)

سَلِي إن جَهلتِ الناسَ عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

فالشاهد في هذا البيت قوله: فليس سواءً عالمٌ وجهولُ، فقد قدم خبر "ليس" على اسمها، وقد أتى بهذا الشاهد حتى لا يتوهّم المتوهّم أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" لقلة تصرفها، فقصد هذا الشاهد تحديداً[1].

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 1، ص 300.

(2) انظر: أبو حيان، *التذييل والتكميل*، ج3، ص345.

(3) ينسب هذا البيت للسموأل بن عاديا، انظر: المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك*، ج 1، ص 494؛ ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت761هـ/ 1360م)، *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986، ص 237.

وقد تابع النحاة ابن مالك في ما ذهب إليه من إجازة توسّط خبر "ليس" بينها وبين اسمها، واستدلّوا بهذا الشاهد، ولم يمنع ذلك من الوقوع من الناحية التركيبيّة[2].

ولم يكن الجواز وحده المتحكِّم بتركيب الكلام في هذا البيت، بل هناك أمور إيقاعيّة تحكّمت بتركيب الكلام، وذلك أن البيت منظوم على البحر الطويل، ولو أن الشاعر قال: فليس عالم وجهول سواءً، لاختل وزن البحر، واختلف إيقاعه الخارجيّ، كما أن القافية تختلف، فالشاعر حينما قدم "سواءً"، أتاح المجال لكلمة "وجهولُ" أن تقع في موضع القافية والروي، فكان هذا سببًا ثانيًا من جهة الإيقاع تحكم بنظم الألفاظ وانتظام الكلم، وهذا كلّه دفع الشاعر للتغيير مواضع الكلام حتى يصل إلى هذا التركيب المتوافق مع وزن البحر الطويل من جهة، والقافية والروي من جهة ثانية.

وفي موضع آخر يقول ابن مالك مستشهدًا بالبيت[3]: (البسيط)

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً لذّاتُه بادّكارِ الموتِ والهَرَمِ

فالشاهد فيه قوله: ما دامت منغّصةً لذاتُه، فالتركيب الأصيل لهذه الجملة: ما دامت لذاته منغّصةً، إلا أن الشاعر أتى بالخبر متوسِّطاً بين "دام" واسمها، وهو من قبيل الجواز، وفيه دلالة على شدّة جوازه أنه جاء مع "دام" ومن قبل مع "ليس" وهما قليلتا التصرف[4].

وقد تابع النحاة ابن مالك في استشهاده بهذا البيت، وبيان أن خبر "دام" قد توسّط بينها وبين اسمها، وهو ما يجيز ذلك في اللسان العربي[5].

وعند النظر في هذا البيت نجد أنه منظوم على البحر البسيط، بمعنى أن الشاعر محكوم بسلطة الوزن الشعريّ المرتبط بالبحر البسيط، ولا يمكنه الخروج عن هذه السلطة، وإلا انكسر البيت، ولم يعد شعرًا، مما دفعه للجوء إلى مرونة اللغة، وقدرتها على تغيير مواضع الكلم، فقدّم خبر "دام" على اسمها

(1) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 1، ص 349.

(2) انظر: ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، ص 96؛ ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج 1، ص 273.

(3) البيت لا يُعرف قائله، انظر: المرادي: *توضيح المقاصد والمسالك*، ج 1، ص 494؛ ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج1، ص 239.

(4) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 1، ص 349.

(5) انظر: أبو حيان، *التذييل والتكميل*، ج 4، ص 171؛ ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج 1، ص 274.

حتى يستقيم الوزن الشعري، فلو أنه قال: ما دامت لذاته منغصةً، لانكسر الوزن الشعري، وخرج البحر البسيط عن إيقاعه الخارجيّ المتمثّل بانتظام تفعيلاته، فكانت سلطة الإيقاع في هذا البيت حاضرة، ودفعت الشاعر للإفادة من أسلوب التقديم والتأخير للوصول إلى تمام الوزن الشعريّ، واتساق الإيقاع.

تمثل النماذج السابقة ما وقع من التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، وهما عمدتا الجملة الاسميّة، غير أن هناك بعض مظاهر التقديم والتأخير ضمن سياق الجملة الفعليّة، وتحديدًا ضمن الفضلات، وبالتالي فإن سلطة الإيقاع لا تقف عند حدود التركيب القياسيّ الإسناديّ فحسب، بل قد تطال الفضلات ضمن الجملة كذلك.

3- نماذج تقديم الحال

من النماذج التي وردت عند ابن مالك على تقديم الحال ما جاء في قوله[1]: (الطويل)

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ

والشاهد فيه قوله: لئن كان برد الماء هيمانَ صاديًا، ولقد أراد الشاعر معنى: لئن كان برد الماء حبيبًا إليّ هيمان صادياً...، فقدم الحال "هيمان صادياً" على صاحب الحال المجرور بحرف الجر، وهو قوله: إليّ[2].

وما ذكره ابن مالك أثنى عليه النحاة من بعده، وتابعوه في ما ذهب إليه[3].

لقد نظم الشاعر هذا البيت على البحر الطويل، فكان من بين الأمور التي يتوجب عليه أن يأخذها بعين الاعتبار المحافظة على إيقاع الوزن، فلما أراد أن يأتي بالكلام على: لئن كان برد الماء حبيبًا إليّ هيمانَ صاديًا، لم يوافق هذا التركيب وزن البحر الطويل، فارتأى أن يقدّم ويؤخِّر في تركيب الكلام حتى يتناسب مع الوزن، وهذا الذي أقامه الشاعر ضمن هذا البيت الشعريّ إنما هو خاضعٌ لسلطة الإيقاع،

(1) انظر البيت بغير نسبة في: المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك*، ج 2، ص 705، وقد نسبه ابن هشام لعروة بن حزام أو المجنون أو كثير: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج 2، ص 268.

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 2، ص 338.

(3) انظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج 2، ص 268؛ ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج 2، ص 264؛ الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد: *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج 2، ص 16.

فالأولى أن يكون صاحب الحال قبل الحال، ولكن لما خضع الكلام لسلطة الإيقاع الشعريّ المتمثِّل بوزن البحر الطويل أخذ الشاعر يغيّر مواضع الكلم حتى تتوافق مع هذا الوزن.

ومن تقديم الحال كذلك قوله[1]: (الطويل)

تسَلّيت طُرًّا عنكم بعدَ بينكم بذِكْراكُم حتّى كأنكمُ عندي

والشاهد في قوله: تسليت طرًّا عنكم، وأصل الكلام: تسليت عنكم طرًّا، فقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر[2].

وتناول النحاة بعد ابن مالك هذا الشاهد الشعريّ، وذكروا ما فيه من تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، وهو ما سبقهم إليه ابن مالك[3].

وعند النظر في هذا الشاهد نجد أنه على البحر الطويل، بمعنى أن الشاعر يحكمه الوزن الشعريّ المرتبط بالبحر الطويل؛ لذا نجده قد قدّم في الكلام وأخّر حتى يتمكن من تسوية الألفاظ وفقًا لوزن البحر الطويل، فلو قال: تسليّت عنكم طراً، لانكسر وزن البحر، وصار الكلام ليس بشعر، وهو ما لا يريده الشاعر؛ لذا وجدناه يغيّر في مواضع الكلم، ويؤخّر بعض الكلام ويقدم بعضه الآخر حتى يصل للتركيب الذي يناسب الإيقاع الخارجيّ المرتبط بوزن البحر الطويل.

وفي شاهد آخر جاء به ابن مالك مستشهداً على تقديم الحال على صاحبها وعلى العامل معًا، يقول الشاعر[4]: (الكامل)

مَشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنّما حُتم الفراقُ فما إليك سبيلُ

فالشاهد في قوله: مشغوفة بك...شغفت، والتركيب الأصلي للكلام: شُغِفتُ بك مشغوفة، ولكن الشاعر قدّم بعض الكلام على بعض، واختصّت الحال بالتقديم هاهنا على صاحبها وعاملها[5].

(1) ينظر: ابن هشام، *أوضح المسالك*، ج 2، ص 267؛ العيني، *شرح الشواهد الكبرى*، ج 3، ص 1127.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 338.

(3) انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص 236؛ أبو حيان، *التذييل والتكميل*، ج 9، ص 73؛ الشاطبي، *المقاصد الشافية*، ج 3، ص 454.

(4) البيت لا يُعرف قائله: ناظر الجيش، *تمهيد القواعد*، ج 5، ص 2288؛ العيني، *شرح الشواهد الكبرى*، ج 3، ص 1129.

(5) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 2، ص 337.

وهذا التقديم والتأخير الذي ذكره ابن مالك في هذا البيت الشعريّ ذكره من تلاه وتابعه من النحاة، حيث ذكروا أن الحال هاهنا قد تقدّمت على صاحبها وعاملها معًا، غير أن جُلَّ اهتمام النحاة الذين تناولوا هذا الشاهد وما شاكله من شواهد تقديم الحال ركَّزوا على الجانب التركيبيّ فحسب، فأكّدوا فكرة الجواز التي تبيح للمتكلِّم أن يقدِّم الحال على عاملها وصاحبها[1].

لم يتوقّف الشاعر في هذا الشاهد الشعريّ عند حدود التركيب النحويّ، ولم يخضع لسلطة القاعدة الصارمة، بل أفاد من مرونة اللغة، ووضوح التركيب الدلالي حتى لو قدم وأخّر، ثم أخذ وجهة أخرى، اختلفت عن الجانب التركيبيّ النحويّ البحت، ألا وهي وجهة الإيقاع، فالبيت منظوم على البحر الكامل، ويتوجب على الشاعر أن يحافظ على وزنه الشعري، ولا يخرج عن مقتضيات الإيقاع الخارجيّ ضمن هذا البيت، الأمر الذي دفعه لتغيير مواضع الكلم حتى يستقيم الوزن، وتتم سلطة الإيقاع الشعري على هذا التركيب، فلو أنه قال: شغفت بك مشغوفة، لانكسر الوزن الشعري، ووقع الشاعر في محظور كبير متمثِّل بالخروج على صرامة الوزن الذي يفرّق بين الشعر والنثر.

ومن الشواهد التي أفردها ابن مالك أيضاً للاستشهاد على جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب، قول الشاعر[2]: (الطويل)

وصلتُ ولم أَصْرِم مُسِيئينَ أسْرتي وأعْتَبْتُهم حتى يُلاقوا وَلائيا

فالشاهد في قوله: وصلت ولم أصرم مسيئين أسرتي، حيث قدم الحال: مسيئين، على صاحبها "أسرتي"، وأصل الكلام: وصلت ولم أصرم أسرتي مسيئين، ولقد منع الكوفيون تقديم الحال في هذه الحالة، أي إذا كان صاحبها منصوباً، وذلك حتى لا تلتبس بالمفعول به، إلا أن البصريين أجازوا ذلك، وكان من شواهدهم هذا الشاهد[3].

(1) انظر: أبو حيان، *التذييل والتكميل*، ج 9، ص 73؛ الشاطبي، *المقاصد الشافية*، ج 3، ص 453.

(2) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين (ت745هـ/1344م)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، (د.ت.)، ج 2، ص 747.

(3) ابن مالك: *شرح التسهيل*، ج 2، ص 340.

وتابع النحاة ابنَ مالك في ما ذهب إليه من جواز تقديم الحال على صاحبها المنصوب، خصوصًا أن الالتباس لا يقع، فالمعنى يؤيّد كونها حالًا، وركّز النحاة في هذا السياق على بيان الحالة التركيبيّة التي تأتي عليها الحال، وواقع التقديم والتأخير في الجملة اعتمادًا على نظامها التركيبيّ فحسب[1].

ولا شكّ أن التقديم والتأخير هاهنا جائز بكلام النحاة، والشاعر حينما لجأ إليه لم يكن خارجًا عن نظام اللغة، ولا عن منطقها وطبيعتها، بل أفاد من بعض مرونتها، وذلك في التقديم والتأخير، غير أن من بين الأسباب التي دفعت الشاعر للخروج على هذا التركيب الأصليّ في البيت الشعري ذلك الوزن الشعري المرتبط بالبحر الطويل، فإن وزن البحر الطويل هو الذي جعل الشاعر يقدم بعض الكلام على بعض، وذلك كي يتمكّن من الوصول إلى وزن هذا البحر، والحفاظ على رتابة الإيقاع الشعريّ الخارجيّ المرتبط به، من هنا قدم وأخّر، واستطاع بذلك المحافظة على الوزن الشعري، والخضوع لسلطة هذا الإيقاع الخارجي.

ويقول الشاعر كذلك في تقديم الحال[2]: (الرمل)

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يرَني وإذا يخلو له لحْمِي رَتَعْ

فالشاهد قوله: مُزبدًا يخطرُ، فقد قدم الحال على صاحبها المرفوع، والتركيب الأصليّ للكلام: يخطر مزبدًا، وقد أشار ابن مالك إلى أن الكوفيين لا يقولون بجواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع إذا كان اسمًا ظاهرًا، وبعضهم يقولون بعدم الجواز إذا كان صاحب الحال مضمرًا، ولكن ابن مالك بيّن أن الصحيح جواز ذلك كله، واستدلّ على صحة ما ذهب إليه بشواهد عديدة[3].

ولقد تابع النحاة ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع، وبيّنوا أن السماع يؤيد ذلك، ولم يتجاوزوا الحديث عن الجانب التركيبي في هذه الشواهد فحسب[4].

وعند النظر في هذا الشاهد نجد أن الشاعر قد قدم الحال على العامل وعلى صاحبها المرفوع، وهذا التقديم لم يكن له تأثير في المعنى، فالحال لا تزال حالًا، والمرفوع لا يزال فاعلًا، وهكذا، ولكن من بين

(1) انظر: أبو حيان، *التذييل والتكميل*، ج 9، ص 73؛ الشاطبي، *المقاصد الشافية*، ج 3، ص 453.

(2) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين(ت745هـ/1344م)، *شرح الكافية الشافية*، ج 2، ص 747.

(3) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 2، ص 340.

(4) انظر: أبو حيان الأندلسي، *التذييل والتكميل*، ج 9، ص 78؛ الشاطبي، *المقاصد الشافية*، ج 3، ص 470.

الأسباب التي دفعت الشاعر لتقديم هذه الحال وزن البحر الشعري، وهو جزءٌ من الإيقاع الخارجيّ، إذ إن الشاعر ينظم قصيدته على بحر الرمل، ولو أنه أخّر الحال فقال: يخطر مُزبدًا، لانكسر وزن هذا البحر، فأراد الشاعر أن يجاري الإيقاع الخارجيّ المتمثل بوزن هذا البحر الشعري، وألا يخرج على انتظامه، فلجأ إلى مرونة التركيب الشعري المتمثّل بتقديم الحال على صاحبها، مع بقاء المعنى، وتمام الفائدة.

لقد استطرد ابن مالك في إيراد الشواهد الشعريّة التي تقدمت فيها الحال على صاحبها، أو على عاملها وصاحبها معًا، بل استطرد بذكر الشواهد على كل حالة إعرابيّة يخضع لها صاحب الحال مجرورًا كان أم منصوبًا أم مرفوعًا، وما أورده الباحث من نماذج كافيّة في هذا الباب.

4. نماذج تقديم التمييز

أورد ابن مالك بعض الشواهد التي تقدم فيها التمييز على عامله سواءً أكان عامله متصرفًا أم غير متصرِّف، يقول الشاعر[1]: (الطويل)

رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلّص كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحلّبا

فالشاهد فيه قوله: ماءً تحلبا، والأصل فيه: تحلب ماءً، فقدم التمييز على عامله، ولقد ذكر ابن مالك أن من النحاة من منع هذا التقديم، ولم يُجزه إلا مع العامل المتصرِّف، غير أنه رد على هذا المنع بورود تقديم التمييز على عامله في كلام العرب، سواء أكان متصرفًا أم لا، وهو ما يجيز وقوع هذا النمط التركيبي في الكلام[2].

ولم يتجاوز النحاة خصوصًا الذين جاؤوا بعد ابن مالك هذه الإشارات التركيبيّة التي اقتصرت على جواز تقديم التمييز من منعه، وذكرهم هذه الشواهد التي ذكرها ابن مالك من قبلهم، والإشارة للجانب التركيبيّ فحسب ضمن هذه الشواهد[3]، غير أن ابن هشام اعترض على جواز ابن مالك لتقديم التمييز أنه على الضرورة وليس في اختيار الكلام[4].

(1) انظر: الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج 2، ص 683؛ ناظر الجيش، *تمهيد القواعد*، ج 5، ص 2391.

(2) انظر: ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 2، ص 340.

(3) انظر: ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، ص 253؛ ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن(ت776هـ / 1375م)، *اللمحة في شرح الملحة*، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2004، ج 1، ص 435.

(4) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص 602 – 603.

ولو كان ما ذكره ابن هشام صحيحًا فما الذي دفع الشاعر لهذه الضرورة؟

إن الدافع من وراء تقديم التمييز على عامله لا يتنافى مع فكرة هذا البحث، بل هي في صلبه تمامًا، فالضرورة الإيقاعيّة هي التي جعلت الشاعر في هذا البيت يخرج على نظام اللغة التركيبيّ، ويقدم التمييز على عامله، حتى يتمكن من الوصول إلى نسق إيقاعي متوازن، سواء في وزن هذا البيت المنظوم على البحر الطويل، أم في تأخير الفعل "تحلبا" حتى يأتي في قافية البيت، ويتناسب مع الروي وهو الباء مع الأبيات الأخرى في القصيدة، بمعنى أن الشاعر خضع لسلطة الإيقاع الخارجيّ فقدم بعض الكلام على بعض لتشكيل البنية الإيقاعيّة على أتمِّ وجه.

ومن شواهد تقديم التمييز ما جاء في قول الشاعر[1]: (الطويل)

أتَهْجُر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفْسا بالفراق تَطيبُ

فالشاهد فيه قوله: وما كان نفسًا بالفراق تطيب، فالتركيب الأصلي للكلام هو: وما كانت تطيب نفسًا، ولكن الشاعر قدم التمييز على عامله[2].

ولقد أشار النحاة من قبل ابن مالك ومن بعده إلى أن التمييز في هذه الحالة قد تقدم على عامله[3]، في حين ذكر الأنباري أن البيت له رواية أخرى، وهي: "وما كان نفسي بالفراق تطيب"، وعلى هذه الروايّة فلا شاهد فيه[4] وعزاه ابن هشام الأنصاريّ إلى الضرورة الشعريّة[5]. وأيًا يكن الأمر في تأويل هذا الشاهد، فإنّ كثيرًا من النحاة ذكروه برواية التمييز، وهذا ما يدخله ضمن إطار هذا البحث، إذ إن تقديم التمييز على عامله إنما يأتي بسبب خضوع الشاعر لسلطة الإيقاع الشعري، فلو أنه قال: وما كان تطيب نفسًا بالفراق، لوقع في محظورين شعريين، هما، الأول: انكسار وزن البحر، وهو خروج على النظام الإيقاعي للشعر، مما يبعد كلامه عن دائرة الشعر المنظوم، فالبيت على البحر الطويل، ولا بدّ للشاعر من المحافظة على وزن هذا البحر، والثاني: ابتعاد كلمة "تطيب" عن موضع القافية، وهذا يعني وقوع

(1) البيت منسوب للمخبل السعدي، وقد يُنشد بـ "أتهجر سلمى..."، انظر: ابن السراج *الأصول في النحو*، ج 1، ص 224؛ ابن عقيل: *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ج 2، ص 293.

(2) ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج 2، ص 389.

(3) انظر: المبرد، *المقتضب*، ج 3، ص 37؛ الزمخشري: *المفصل في صنعة الإعراب*، ص 94؛ المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك*، ج 2، ص 727.

(4) الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج 2، ص 684.

(5) انظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، ص 603.

الشاعر في خلل التقفية والروي، فإنه أفاد من تأخير كملة "تطيب" أنها موافقة للقافية من جهة، ومشتملة على الروي "الباء" من جهة ثانية، وهذا كله ما دفع الشاعر للتقديم والتأخير كي يحافظ على رتابة الإيقاع الشعريّ ضمن هذا الشاهد.

الخاتمة

يمثّل التقديم والتأخير أحد المظاهر التركيبيّة الأسلوبيّة التي تمتاز بها العربيّة، بل هو مظهر من مظاهرها الجماليّة الفنيّة التي لطالما تحدث عنه البلاغيّون والنحاة، غير أنهم لم يتطرقوا للغاية الإيقاعيّة التي تُلجئ الشاعر للتقديم والتأخير كي يحافظ على رتابة ذلك الإيقاع، وهو ما تناوله هذا البحث وأثبته بالشواهد التطبيقيّة من شرح التسهيل لابن مالك.

يهتم الشعراء بالوزن الشعري من جهة، وبالقافية من جهة ثانية؛ لذا نجدهم يحشدون الوسائل المرنة في تراكيب الجملة العربيّة حتى يتمكنوا من استقامة الوزن والقافية، ومن بين تلك المظاهر عنايتهم بالتقديم والتأخير.

لقد ظهر أثر الوزن الشعريّ على تراكيب الجملة العربيّة من خلال عناصر التقديم والتأخير الجوازي في الجملة، كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الحال، وتقديم التمييز، وهذه المظاهر التي وصل إليها البحث ضمن كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك، ولا نشكّ أن هناك بعض المظاهر الأخرى كتقديم المفعول به ونحوه، ولكن لم يذكر لها ابن مالك شواهد شعريّة.

ويقوم الشاعر بتقديم بعض مكونات الجملة التركيبيّة على بعضها الآخر كي يستقيم الوزن الشعري المرتبط بالبحر في بعض الأحيان، وكي تستقيم القافية أيضًا في أحيان أخرى، فلو لم يُقدم الشاعر بعض مكونات الجملة على بعضها الآخر لانكسر الوزن الشعري للبحر، وهو ما يخرج البيت من دائرة الشعر؛ لذا نجد الشاعر يفيد من هذا الأسلوب النحوي كي يصل إلى مبتغاه في استقامة الوزن والقافية.

وقد علل النحاة المعترضون على جواز تقديم بعض الألفاظ كالتمييز مثلًا على عامله، بالضرورة الشعريّة، أو باللجوء إلى روايات أخرى للبيت الشعري لا شاهد فيها، وهو ما لا يؤثّر على فكرة هذا البحث، بل ربما دعمها حينما يكون التقديم ضرورة شعريّة، أي التجأ إليها الشاعر بحكم أثره بتركيب الكلام.

المراجع العربية

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (ت838هـ/1435م)، *شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك*، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين(ت513هـ/1119م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين*، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصريّة، بيروت، 2003.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت469هـ/1077م)، *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصريّة، الكويت، (1977).

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، تحقيق، محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، 1992.

ابن حجة الحموي، أبو بكر تقي الدين بن علي بن محمد(ت837هـ/1433م)، *خزانة الأدب وغاية الأرب*، تحقيق، عصام شقيو، ط3، دار ومكتبة الهلال، ودار البحار، بيروت، 2004.

حسان بن ثابت(54هـ/673م)، *ديوانه*، تحقيق الأستاذ العثماني، مطبعة السعادة، القاهرة (د.ت.).

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ/1344م)، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق، حسن هنداوي، ط1، دار القلم، ودار كنوز إشبيليّة، دمشق، (د.ت.).

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ/1344م)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق، رجب عثمان محمد، مراجعة، رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

رافع، مصطفى، "تقنيّة التقديم والتأخير بين المقتضى الإيقاعي والمطلب الدلالي"، *مجلة المدونة*، م7، ع1، 2020.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو(ت538هـ/1143م)، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق، علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1993.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل(ت316 هـ/929م)، الأصول *في النحو*، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت.).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ/979)، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق، أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى(ت549هـ/1149م)، *المقاصد الشافيّة في شرح الخلاصة الكافيّة*، تحقيق مجموعة من المحققين، ط1، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

الشايب، أحمد(1391هـ/1971م)، *الأسلوب*، ط12، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، 2003.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن(ت776هـ/1375م)، *اللمحة في شرح الملحة*، تحقيق، إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، 2004.

عبد الحافظ، صلاح، *الموسيقا الشعريّة*، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1995.

عبيد، محمد صابر، *القصيدة العربيّة الحديثة بين البنيّة الدلاليّة والبنيّة الإيقاعيّة، حساسيّة الانبثاقة الشعريّة الأولى جيل الرواد والستينات*، ط1، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2001.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(ت513هـ/1119م)، *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، ودار مصر للطباعة، القاهرة، 1980.

العيني، محمود بن أحمد بن موسى(ت762هـ/1361م)، *المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور* بـ: شرح الشواهد الكبرى، تحقيق، علي محمد فاخر وعبد العزيز محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، ط1، دار السلام، القاهرة، 2010.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار(ت388هـ/987م)، *الإيضاح العضدي*، تحقيق، حسن شاذلي فرهود، ط1، كليّة الآداب، جامعة الرياض، الرياض، 1969.

ابن مالك(ت672هـ/1273م)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين: *شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق، عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1990.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين(ت572هـ/1273م)، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كليّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة، مكة المكرمة، (د.ت.).

ابن قيم الجوزيّة، برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت 767هـ/1349م)، *إرشاد السالك إلى حل ألفيّة ابن مالك*، تحقيق، محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، 1954.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت286هـ/825م)، *المقتضب*، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).

المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم (ت749هـ/1348م)، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك*، تحقيق، عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، بيروت، 2008.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(ت778هـ/1377م)، *شرح التسهيل*: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق، علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008.

ابن الناظم، محمد بن عبد الله بن مالك(ت686هـ/1287)، *شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك*، تحقيق، محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000.

الهاشمي، أحمد بن مصطفى (ت1368هـ/ 1949م)، *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*، ضبط وتوثيق وتدقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصريّة، بيروت. (د.ت.).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت716هـ/1360م)، *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك*، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1، دار الفكر، بيروت، د.ت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت716هـ/1360م)، *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، تحقيق، عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت716هـ/1360م)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق، مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت643هـ/1245م)، *شرح المفصل*، قدم له، إيميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001.

References

‘Abd al-Ḥāfiẓ, Ṣalāḥ, *al-Mūsīqā al-Sh‘riyyah*, 1st edition, Dār al-Ma‘ārif, Cairo, 1995.

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad bin Yūsuf (d.745A.H. / 1344 A.D.), *al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tas'hīl*, edited by Ḥasan Hindāwī, 1st edition, Dār al-Qalam, and Dār Kunūz Ishbīlīyah, Damascus, (d.n.).

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad bin Yūsuf (d.745A.H. / 1344 A.D.), *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*, edited by Rajab ‘Uthmān Muḥammad, reviewed by Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, 1st edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1998.

Al-Fārisī, Abū ‘Alī Al-Ḥasan bin ‘Abd al-Ghaffār (d.388 A.H. / 987A.D.), al-Īḍāḥ al‘ḍdy, edited by Ḥasan Shādhilī Farhūd, 1st edition, Kullīyat al-Ādāb, the University of Alriyadh, 1969.

Al-Mibrad, Abū al-‘Abbās Muḥammad bin Yazīd (d.286 A.H. / 825 A.D.), *al-Muqtaḍab*, edited by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uḍaymah, Dār ‘Ālam al-Kutub, Beirut, (d.n.).

Al-Murādī, Abū Muḥammad al-Ḥasan bin Qāsim (d.749 A.H. / 1348 A.D.), *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfiyyat Bin Mālik*, edited by ‘Abd al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān, 1st edition, Dār al-Fikr al-‘Arabī, Beirut, 2008.

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt Kamāl al-Dīn (d.513 A.H. / 1119 A.D.), *al-Inṣāf fī Masā’il al-khilāf bayna al-Naḥwīyīn al-Kūfīyīn wa al-Baṣrīyīn*, edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, 1st edition, al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Beirut, 2003.

Al-Ashmūnī, Abū al-Ḥasan ‘Alī bin Muḥammad (d. 838A.H./1458A.D.), *Sharh al-Ashmūnī ‘lā Alfiyyat Ibn Mālik*, 1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1998.

Al-ʻAynī, Maḥmūd bin Aḥmad bin Mūsá (d.762 A.H. / 1361 A.D): Al-maqāṣid alnḥwyyh fī sharḥ shawāhid shurūḥ al'lfyyh Al-mashhūr bi-: sharḥ Al-shawāhid Al-Kubrá, edited by : ʻAlī Muḥammad Fākhir, wa-ʻAbd Al-ʻAzīz Muḥammad Fākhir, wa-Aḥmad Muḥammad Al-Sūdānī, 1st edition, Dār Al-Salām, Al-Qāhirah, 1431 A.H. / 2010.

Bin al-Nāẓim, Muḥammad bin ʻAbd Allāh Ibn Mālik (d.686A.H. / 1287 A.D.), *Sharḥ Bin al-Nāẓim ʻalá Alfiyyat Bin Mālik*, edited by Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, Beirut, 2000.

Bin ʻAqīl, ʻAbd Allāh bin ʻAbd Al-Raḥmān (d.513 A.H. / 1119 A.D) : sharḥ Bin ʻAqīl ʻalá alfyyh Bin Mālik, edited by Muḥammad Muḥyī Al-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, 20st edition, Dār Al-Turāth, wa-Dār Miṣr lil-Ṭibāʻah, Al-Qāhirah, 1400 A.H. / 1980.

Bin Bābashādh, Ṭāhir bin Aḥmad (d.469 A.H. / 1077A.D.), Sharḥ al-Muqaddimah al-Mḥsbh, edited by Khālid ʻAbd al-Karīm, 1st edition, al-Maṭbaʻah al-ʻAṣriyyh, Kuwait, 1977.

Bin Ḥijjat al-Ḥamawī, Taqī al-Dīn Abū Bakr bin ʻAlī bin Muḥammad (d.837 A.H. / 1433 A.D.), *Khizānat al-Adab wa Ghāyat al-Arab*, edited by ʻIṣām shqī, Dār and Maktabat al-Hilāl, and Dār al-Biḥār, 3rd edition, Beirut, 2004.

Bin Hishām, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh bin Yūsuf al-Anṣārī (d.716 A.H. / 1360 A.D), *Mughnī al-Labīb ʻan kutub al-Aʻārīb*, edited by Māzin al-Mubārak, , and Muḥammad ʻAlī Ḥamad Allāh, 6th edition, Dār al-Fikr, Damascus, 1985.

Bin Qayyim al-Jawziyyah, Burhān al-Dīn Ibrāhīm bin Muḥammad (d. 767 A.H. / 1349 A.D.), *Irshād al-Sālik ilá ḥall alfyyh Bin Mālik*, edited by Muḥammad bin ʻAwaḍ al-Sahlī, Aḍwā' al-Salaf, Alriyadh, 1954.

Al-Hāshimī, Aḥmad bin Muṣṭafā (d.1368 A.H. / 1949 A.D.), *Jawāhir al-Balāghah fī al-Maʻānī wa al-Bayān wa al-Badīʻ*, edited by Yūsuf al-Ṣumaylī, al-Maktabah al-ʻAṣriyyh, Beirut, (d.n.).

Ḥassān bin Thābit (d.54 A.H. / 673 A.D.), *Dīwānuhu*, edited al-Ustādh al-ʻUthmānī, Maṭbaʻat al-Saʻādah, Cairo, (d.n.) .

Ibn al-Ṣāʾigh, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad bin Ḥasan (d.776 A.H. / 1375 A.D.), *al-Lamḥah fī Sharḥ al-Mulḥah*, edited by Ibrāhīm bin Sālim al-Ṣāʻidī, 1st edition, deanship of scientific research, Islamic University, al-Madīnah al-Munawwarah, 2004.

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad bin al-sirrī (d. 316 A.H. / 929 A.D.), *al-Uṣūl fī al-Naḥw*, edited by ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Muʾassasat al-Risālah, Beirut, (d.n.).

Ibn Hishām, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh bin Yūsuf al-Anṣārī (d.716 A.H. / 1360 A.D.), *Awḍaḥ al-Masālik ilá Alfiyyat Bin Mālik*, edited by Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqāʻī, 1st edition, Dār al-Fikr, Beirut, (d.n.).

Ibn Mālik, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad bin ʻAbd Allāh (d.672 A.H. / 1273 A.D.), Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid wa Takmīl al-Maqāṣid, edited by ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid, and Muḥammad Badawī al-Makhtūn, 1st edition, Hajar li al-Ṭibāʻah wa al-Nashr, 1990.

Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh bin ʻAlī Abū Al-Baqāʾ (d.643 A.H. / 1245 A.D.), Sharḥ al-Mufaṣṣal, introduced by iymyl Badīʻ Yaʻqūb, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʻlmiyyah, Beirut, 2001.

Al-Jurjānī, Abū Bakr ʻAbd Al-Qāhir bin ʻAbd al-Raḥmān (d.471 A.H. / 1078 A.D.), *Dalāʾil al-Iʻjāz fī ʻIlm al-Maʻānī*, edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir, 3rd edition, Maṭbaʻat al-Madanī, Cairo, and Dār al-Madanī, Jeddah, 1992.

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad bin Yūsuf (d.778A.H. / 1377 A.D.), *Sharḥ al-Tashīl: Tamhīd al-Qawāʻid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid*, edited by ʻAlī Muḥammad Fākhir, and others, 1st edition, Dār al-Salām, Cairo , 2008.

Rāfiʻ, Muṣṭafá, "Tiqniyat al-Taqdīm wa al-Taʾkhīr bayna al-Muqtḍá al-Iyqāʻi wa al-Maṭlab al-Dalālī", *Majallat al-Mudawwanah*, vol.7, no. 1, 2020.

Al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm bin Mūsá (d.549 A.H. / 1149A.D.), *al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah*, edited by some editors, 1st edition, Ma'had al-Buḥūth al-'Ilmiyyah and Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī on the University of Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 2007.

Al-Shāyib, Aḥmad (d.1391 A.H. / 1971 A.D.), al-Uslūb, 12th edition, Maktabat al-Nahḍah al-Miṣriyyah, Cairo, 2003.

Sībawayh, Abū Bishr 'Amr bin 'Uthmān (d.180 A.H. / 796 A.D), *al-Kitāb*, edited by 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1988.

Al-Sīrāfī, Abū Sa'īd al-Ḥasan bin 'Abd Allāh (d.368 A.H. / 979 A.D), *Sharḥ Kitāb Sībawayh*, edited by Aḥmad Ḥasan Mahdalī, and 'Alī Sayyid 'Alī, 1st edition, Dār Al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 2008.

'Ubayd, Muḥammad Ṣābir, al-Qaṣīdah al-'Arabīyah al-ḥadīthah bayna albnyyh aldlālyyh wālbnyyh al'yqā'yyh, ḥsāsyyh Al-inbithāqah alsh'ryyh Al-ūlá jīl Al-Rūwād wa-Al-sittīnāt, 1st edition, Ittiḥād Al-Kitāb Al-'Arabī, Dimashq, 2001.

Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd bin 'Amr (d.538 A.H. / 1143 A.D.), *al-Mufaṣṣal fī Ṣina'at al-I'rāb*, edited by 'Alī bū Mulḥim, 1st edition, Dār and Maktabat al-Hilāl, Beirut, 1993.